INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

السلطات البحرينية تطارد النائب البرلماني السابق أسامة التميمي

لجئ النائب البرلماني السابق أسامة التميمي يوم أمس السبت 15 يونيو 2019 إلى السفارة الأمريكية طلباً للحماية وذلك خوفاً على حياته وأفراد عائلته.

جاء ذلك بعد تعرضه للاستهداف والاضطهاد والتهديد بشكل دائم من قبل السلطات وتحديداً منتسبي وزارة الداخلية البحرينية، وآخرها كان تعرضه إلى المطاردة وإجباره على الخروج من سيّارته، مشيراً إلى أنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية ويقودون سيارات مدنية.

وقبلها لم يسلم التميمي من الاستهداف، ففي 28 أبريل 2012 قام مجهولون مسلحون باستهداف نادي رياضي يمتلكه بطلقات من الرصاص بلغت 30 طلقة، ولم تكشف وزارة الداخلية التي باشرت التحقيق في الحادث عن أي فاعلين حتى يومنا هذا. وفي نوفمبر 2016 حكم عليه بالسجن لمدة شهر مع النفاذ بعدها بتهمة ازدراء وإهانة موظف عام (شرطي) أثناء تأديته لمهام عمله.

النائب السابق أسامة التميمي دفع غالياً ثمن مواقفه الإنسانية وانتقاداته الجريئة للسلطة ورفضه ما يتعرّض له السجناء السياسيين منذ 2011 من انتهاكات وتقدمه بشكوى قضائية ضد كل من وزير الداخلية ووزير العدل

البحريني والنائب العام. كانت العقوبة أن أُسقطت عضويته من البرلمان في (20 مايو 2014) في جلسة سرّية عقدها مجلس النواب بأغلبية 31 صوتاً.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين بشدة ممارسات السلطات البحرينية من تهديد ووعيد بحق النائب السابق أسامة التميمي ويؤكد أن تلك الممارسات هي استمرار لعملية القمع الممنهج ضد الناشطين الحقوقيين وكل من يقف في وجه انتهاكات السلطات الحاكمة لحقوق الشعب.

انطلاقا من كونه نائب برلماني سابق، كان من واجبه الوقوف إلى جانب الشعب فضلاً عن السلطة، وقول كلمة الحق في وجه الظالم، لكن ذلك جعل من التميمي مصدر إزعاج للسلطة وإرباك لها وها هو اليوم يدفع ثمن مواقفه الأخلاقية والمهنية والتي تفتقدها الحكومة في البحرين.

أصبح اللجوء هو المهرب الوحيد لتجنب مستقبل أسود في بلد باتت حقوق الإنسان فيه معدومة، بعد سعيه جاهداً إلى إبعاد المواطنين الأصليين في البحرين واستبدالهم بشعب بديل للتخلص من أي أشكال للمعارضة وأي صوت يعلو على صوتها في تغييب لحرية الرأي والتعبير وإحداث تغيير ديمغرافي يصب في صالحها.

السلطات البحرينية اليوم مُطالبة بالتوقف عن عملية القمع والاضطهاد، والاقتناع أن مستقبل البحرين لن يزهر إلا في أيدي أبناءه الحقيقين الذين يسعون لتمكين المواطن من كافة حقوقه وأن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات بعيداً عن أي تصنيفات مذهبية تقوم على مبدأ التمييز العنصري.

جنيف 2019/06/16